

دور التخطيط الاجتماعي في القضاء على المشكلات المصاحبة لعمليات التنمية والتغيير

د. عبد السلام محمد التومي *
كلية التربية، جامعة الزنتان، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): abduhsalam.toumi@uoz.edu.ly

The role of social planning in eliminating problems associated with development and change processes

Dr. Abdel Salam Mohamed Al-Toumi *
Faculty of Education, University of Zintan, Libya

تاريخ الاستلام: 2025-05-02، تاريخ القبول: 2025-09-05، تاريخ النشر: 2025-09-14.

المخلص

يهدف البحث التعرف على دور التخطيط الاجتماعي في القضاء على المشكلات المصاحبة لعمليات التنمية والتغيير ، ومحاولة إثراء المادة النظرية، وأن تضيف شيئاً في المعالجات والإسهامات في مجال دور التخطيط الاجتماعي في القضاء على المشكلات المصاحبة للتغيير الاجتماعي ، ولتحقيق أهداف البحث فقط اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، بما تم الاطلاع على أدبيات البحث من مصادر ومراجع في مجال التخطيط الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية والتنمية والتغيير، وتوصلت نتائج البحث إلى أهمية دور التخطيط في القضاء على المشكلات المجتمعية واستخدام المخطط الاجتماعي للطرق العلمية وأهمية إقامة المشروعات وإقامة الندوات والمؤتمرات للتعريف بأهمية التخطيط الحديث والاستراتيجي ، وخلصت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات منها ضرورة التعامل مع المشكلات التي تعيق التنمية بمستوى عام من الجدية والواقعية سواء من قبل المتخصصين أو المجتمع ككل وضرورة التركيز على الطرف الحديث للتطوير والبحث العلمي والنواحي الفنية للتخطيط الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاجتماعي، التنمية، التغيير الاجتماعي، المشكلات الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية.

Abstract

The study aims to identify the role of social planning in eliminating problems associated with development and change processes. It attempts to enrich the theoretical material and add value to the treatments and contributions in the field of social planning in eliminating problems associated with social change. To achieve the study's objectives, the researcher followed a descriptive and analytical approach, reviewing literature, sources, and references in the fields of social planning, social problems, development, and change. The study's results revealed the importance of planning's role in eliminating societal problems, the social planner's use of scientific methods, and the importance of establishing projects and holding seminars and conferences to highlight the importance of modern and strategic planning. The study concluded with a set of recommendations, including the need to address problems that hinder development with a general level of seriousness and realism, whether by specialists or society as a whole. It also highlighted the need to focus on the modern aspects of development, scientific research, and the technical aspects of social planning.

Keywords: Social planning, development, social change, social problems, social service.

المقدمة:

يعتبر التخطيط للتنمية ضرورة من ضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر فمن طريقه يمكن معالجه مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر

وقت مستطاع وبأقل تكلفه ممكنه بأدنى مقدار من الضياع في الموارد البشرية والمادية وقد اهتم الإنسان منذ فجر التاريخ بتنظيم الكثير من جوانب حياته لمواجهة المستقبل واستخدامه منذ القدم أساليب مختلفة للتنبؤ بالمستقبل ووضع خطط لمواجهةته وقد عرف التخطيط (المنهج العلمي) منذ أكثر من نصف قرن من الزمن وعينت بتطبيقه الدول الاشتراكية حيث رأت فيه الطريق الوحيد لتحقيق ما تصبو إليه من تقدم اقتصادي اجتماعي ما من مجتمع إلا و تعثر به التغييرات هذه التغييرات تحدث باستمرار في المجتمع بحيث يمكن القول بان بسمة المجتمع التغيير لا الثبات ، حقا أنا معدل تغيير قد يختلف من مجتمع لآخر فإذا كان المجتمع من النوع السريع التغيير نوعا فهو مجتمع ديناميكي ، أما إذا كان التغيير من ناحية الأخرى يحدث ببطء نسبيًا، يقال لمثل هذا المجتمع انه مجتمع استاتيكي.

وكل ما كانت درجة التغيير الاجتماعي في المجتمع أكبر كانت درجة المستوى الثقافي للمجتمع أكثر تقدما والتغيير الاجتماعي يأتي بالعديد من المشكلات التي تحتم العمل على مواجهتها والتغلب عليها والوقاية منها ومن هنا تأتي أهمية التخطيط كأسلوب علمي من اجل التغيير والعمل على مواجهه ما ينتج عنه من مشكلات والوقاية منها مستقبلاً:

أهمية البحث:

برز أهمية هذا البحث في كونه يعالج إحدى القضايا المحورية في المجتمعات النامية، وهي كيفية مواجهة المشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغيرات التنموية من خلال التخطيط الاجتماعي. ويعود اختيار الموضوع إلى راهنيته وأهميته في دعم التنمية المستدامة وتعزيز دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

أسباب اختيار البحث:

تأتي أهمية اختيار هذا الموضوع من إدراك الباحث للدور المحوري الذي يلعبه التخطيط الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات التي تنشأ عن عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. إذ أن كثيراً من خطط التنمية تصطدم بمشكلات اجتماعية معقدة مثل البطالة، التفاوت الطبقي، التحضر غير المنظم، وضعف المشاركة المجتمعية، مما يؤدي إلى تعطيل مسارات التقدم ويهدد استقرار المجتمعات.

وقد دعت الحاجة إلى هذا البحث نظراً لقلّة الدراسات التي تناولت التخطيط الاجتماعي من زاوية وظيفته الوقائية والعلاجية للمشكلات الناتجة عن التغيير. كما أن التحديات المعاصرة تتطلب تفعيل أدوات علم الاجتماع في السياسات العامة، وتقديم نماذج تخطيطية قادرة على الاستجابة للتحوّلات السريعة، بما يضمن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

لذلك، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية دمج التخطيط الاجتماعي كعنصر أساسي في عملية التنمية، وتحليل دوره في معالجة الاختلالات الاجتماعية المصاحبة للتغيير، مما يجعله موضوعاً ذا أهمية علمية وعملية في آن واحد.

مشكلة البحث:

يستهدف التخطيط الاجتماعي من اجل التنمية توفير أقصى قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية ورفاهية للإنسان وذلك عن طريق خدمات فرديه أو جماعية أو مجتمعية وبالنسبة للمجتمعات النامية ويكون الطابعة غالباً على هذه الخدمات هو الطابعة الوقائي التنموي الإصلاحي الجذري الشامل لإحتياج طبيعة هذه المجتمعات لمثل هذا النوع من الخدمات حيث أن ما تعانيه من مشكلات وما تصبو إليه من صور مستقبلية يحتاج لسياسات اجتماعية قائمة على الإصلاح الشامل هادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وبذلك نجد أن هذه المجتمعات تأخذ الاتجاه المؤسسي في التخطيط من اجل التنمية الذي يتم أكثر بأحداث تغييرات اجتماعية مقصودة في المجتمع وبخطيط القومي الشامل وبالتركيز على المشكلات وضرورة حلها والاعتماد أكثر على الخبرات والفنيين في وضع خطط التنمية.

ويستلزم التخطيط الشامل من أجل التنمية جهوداً وعمليات وخطوات كثيرة وفي كافة الميادين هذا بالإضافة إلى أن هناك صعوبات أو مشكلات بعضها يمثل انعكاساً لطبيعة ومشكلات البلاد النامية وهي بالرغم من كونها خارج عمليات التخطيط نفسها إلى أنها تؤثر على سلامه وضع الخطة وتنفيذها كماً ونوعياً ومن خلال نتقدم تتبلور مشكله البحث في طرحنا للتساؤل التالي
ما دور التخطيط الاجتماعي في القضاء على المشكلات الاجتماعية المصاحبة للتنمية والتغيير؟

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية.
2. بيان دور التخطيط الاجتماعي في النهوض بالتنمية.
3. دراسة المشكلات المصاحبة للتغيير الاجتماعي.
4. تحليل آليات التغلب على هذه المشكلات عبر التخطيط العلمي.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، وربط الظواهر الاجتماعية بنتائج عملية التخطيط، واستنتاج علاقة الأسباب بالنتائج في ضوء الإطار النظري للبحث.

الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الأدبيات والدراسات العلمية التي تناولت موضوع التخطيط الاجتماعي والتنمية والتغيرات الاجتماعية، وتبين من خلالها أن معظم الدراسات أكدت على العلاقة الوثيقة بين فعالية التخطيط وحدوث التنمية. كما أشارت إلى أهمية إدماج المجتمع المحلي في عمليات التخطيط لضمان فاعلية التغيير وتحقيق الأهداف المرجوة.

خطة البحث:

يتكون البحث من المباحث التالية:

1. التخطيط الاجتماعي: المفاهيم والمبادئ والمهام.
2. العلاقة بين التخطيط والتغير الاجتماعي.
3. تحليل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التنمية.
4. دور التخطيط الاجتماعي في التنمية الشاملة.

متن البحث:

مصطلحات ومفاهيم البحث :-

1- الدور

يعرف الدور بأنه ((مجموعة الأنشطة التي يمارسها أي فرد يشغل مركز معين بغض النظر عن شخصيه القائم بهذه الأنشطة)) (فهمي : ب س ، ص 225)
ويعرف الدور في هذا البحث ((مجموعة الأنشطة والبرامج التي يقوم بها التخطيط الاجتماعي وتساهم في القضاء على المشكلات الاجتماعية المصاحبة للتنمية والتغيير))

2- التخطيط الاجتماعي

هو عملية تغيير اجتماعي تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والمشاريع والتكنولوجية لتحقيق هذا التغيير الذي يجب أن يشترك في عملية التخطيط لأحداثه أفراد المجتمع وقادتهم ممثلين له اصدق تمثيل وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين ويؤدي إعادة أحداث وتحقيق هذا التغيير إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية (موضوعيه مناسبة)) (عبد العزيز : 1995 ، ص 35)

3- المشكلة الاجتماعية

هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بان هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوي وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى (غيث : 2002 ، ص 399)

4- التنمية

عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ومواجهه حل مشكلاتهم المختلفة (الحسن : 1977 ، ص 194)

5- التغيير الاجتماعي

مفهوم يشير إلى ما يطرأ من تعديلات على خط الحياة التي يعيشها الناس في المجتمع سواء التعديلات التي تحدثت العوامل الداخلية في المجتمع أو عوامل خارجية ذاتية (يونس:1972،ص194)

تقسيمات البحث :-

المبحث الأول - التخطيط الاجتماعي : { المفهوم - الأهمية - الأهداف - الفلسفة
المبادئ - الأساليب - المهام والاختصاصات }

أولاً: مفهوم التخطيط الاجتماعي:

التخطيط هو عدم التنظيم، وعدم التنسيق وهو عكس العشوائية والارتجال، وبدون التخطيط فإنه لا يمكن تحقيق الوقاية والعلاج من المشكلات، وبدون التخطيط أيضا ستكون النتيجة العمل العشوائي ومزيد من المشكلات والكثير من التضحيات والضياع للموارد بكافة أنواعها، وهذا بلا شك سيؤثر سلباً على المجتمع ومسيرته في التنمية.

والتخطيط هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد بصورة رشيدة وفقاً لأهداف محددة، وهو عملية تتضمن العديد من المراحل، منها - على سبيل المثال - تحديد الحاجات

والمشكلات، تحديد الموارد، ترتيب الحاجات والمشكلات حسب أهميتها ودرجة تأثيرها الأولويات، وضع الخطط التي تتضمن مجموعة من البرامج والمشروعات تنفيذ هذه الخطط بما يحقق إشباع الحاجات والوقاية من العلاج للمشكلات في ضوء الموارد المتاحة والممكنة ثم مرحلة التقويم (المتابعة والتقييم والتقويم والتغذية العكسية).

وببساطة فإن التخطيط يقصد به عملية وضع خط يسير عليها الفرد الجماعة المنظمة المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق أهداف محددة (أبو النصر : 2009 ، ص 98)

ثانياً : أهمية التخطيط الاجتماعي

التخطيط عملية حتمية وضرورية ونتجه إليه في ترتيب الأولويات وتحديد الأهداف واختيار الوسيلة المناسبة التي يمكن تحقيق الأهداف بواسطتها بطريقة تمثل تنمية الموارد والاستخدام الأمثل لها.

وتأتي أهمية التخطيط الاجتماعي من كونه المنهج العلمي الذي يرسم صورة العمل الفعال لمواجهة ما قد يتعرض له المجتمع من أزمات وكوارث، وما يرغب المجتمع في تحقيقه من تقدم ونمو وازدهار. وغياب التخطيط يعني ترك الأمور وشأنها فتتم الأعمال ارتجالاً وتضييع الأفعال والتصرفات عشوائية فينتج عنها تخبث في الجهد وانحراف في المسارات وانعدام الضوابط (بدوي : 2003 ، ص 41-43)

ثالثاً : أهداف التخطيط الاجتماعي:

الأهداف ماهي الإا قرارات تحدد مسار المهنة وطرقها العلمية والعاملين فيها ومنظمتها، وما الهدف إلا غاية يراد الوصول إليها ونتيجة يراد تحقيقها ونقطة انطلاق كل جهد مبذول

وبذلك تعتبر الأهداف عنصراً من العناصر الأساسية ومقوماً من مقومات أي مهنة المتمثلة في (العلم - المهارة - الأهداف - القيم - الاعتراف المجتمعي). ويشير الهدف إلى المحصلة النهائية التي يراد الوصول إليها وللهدف مستويات ثلاث لا بد وان تفرق بينها وهي :

المستوى الأول: الغايات وهي أهداف بعيدة المدى يتطلع المجتمع لتحقيقها تحتاج فترة زمنية ما بين (10 - 15 سنة).

المستوى الثاني: الأغراض وهي أهداف متوسطة المدى وهي تتمثل في أهداف محدودة و أقل عمومية وأكثر تفصيلاً من الغايات وتنفذ في (3 أو 5 أو 7 سنوات) المستوى الثالث : الهدف: وهي عبارة عن أهداف قصيرة المدى تتحقق في فترة زمنية لا تزيد عن سنة ويجدر الإشارة إلى أن الغايات يتم ترجمتها إلى أغراض والأغراض إلى أهداف (غباري:2002، ص22)

رابعاً : فلسفة التخطيط الاجتماعي :-

تقوم فلسفة التخطيط على أن الإنسان في مواجهته لقوى الطبيعة والمجتمع يجد نفسه في موقف يضطره لبذل مجهود واعي لإشباع حاجاته والإيقاع على كيانه ووجوده فالإنسان كائن اجتماعي مخطط. وتعتبر فلسفة التخطيط هي مجموعة الحقائق والقيم وهي تمثل الإطار العام الذي يرتبط بالواقع الامبريقي الذي يتحرك خلاله المخططون وكل من يساهم في عملية التخطيط والفلسفة تتضمن أيضاً الأهداف فالهدف حقيقة وقيمة حقيقية يراد تحقيقها والوصول إليها، وقيمة توجهنا في عملنا وترفع روحنا المعنوية(الحسن:1980 ، ص79)

خامساً : مبادئ التخطيط الاجتماعي:

- 1 – مبدأ الواقعية
- 2- مبدأ التعامل
- 3- مبدأ الاستمرار و التجديد(التقدمية)
- 4- مبدأ المرونة
- 5- مبدأ مراعاة الظروف الداخلية و الخارجية
- 6- مبدأ التعاون و التنسيق
- 7- مبدأ الشمول
- 8- مبدأ المشاركة (علي:2020، 219 – 220)

سادساً : أساليب التخطيط الاجتماعي :-

- 1- تتباين الأساليب التخطيطية وتختلف تبعاً لاختلاف المتغير الذي يسعى المخطط لإدخاله في المجتمع ويمكن تقسيم أساليب التخطيط إلى ثلاثة أساليب هي: 1- الأساليب الوقائية وتهدف إلى منع حدوث التفاعل بين المتغير الحيوي للطاقة المجتمعية والوسط الذي يتواجد فيه، أو تخفيف اثر هذا التفاعل بالدرجة التي لا يظهر معها انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به
- 2 - الأساليب العلاجية ويتحدد دور التخطيط هنا في معالجة أو تصحيح الانحراف الحادث بحيث تعود قيمة المتغير الحيوي إلى القيمة السابقة لحدوث المشكلة ويتخذ التدخل باستخدام الأسلوب العلاجي صورتين أساسيتين هما: تدخل ويكون ذلك بالقضاء على الأسباب التي تكمن وراء المشكلة حتى يعود المتغير إلى قيمته الأصلية وتدخل عرضي يهدف إلى تخفيف حدة الأعراض الناجمة عن الانحراف في قيمة المتغير الحيوي والتغير في طريق طبيعته.
- 3- الأساليب التأهيلية ويلجأ المجتمع إليها عندما تفشل الأساليب الوقائية والعلاجية وتهدف إلى مجرد المحافظة على قيمة المتغير الحيوي ومساعدته على الوصول للنتائج بأقصى حد ممكن (علي :2020، ص36)

سابعاً : مهام واختصاصات التخطيط الاجتماعي :-

جمع وإعداد وتنسيق وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتعلقة النشاط الاقتصادي اقتراح الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء البحوث اقتراح ومتابعة السياسة العامة لتخطيط البيئة والتعاون مع الجهات المعنية القيام بأعمال الإحصاء المركزية للدولة وفقاً للأحكام والقوانين واللوائح وضع وتنفيذ السياسات العامة واستخدام تكنولوجيا الحاسبات ووضع متابعة برنامج و التنفيذ والتدريب عليها سلامة (غباري :2002 ، ص 265)

المبحث الثاني :ارتباط التخطيط بمشكلات التغير الاجتماعي :-

ما من مجتمع إلا وتعتبره تغيرات هذه التغيرات تحدث باستمرار في المجتمع

بحيث يمكن القول بأن سمة المجتمع التغير لا الثبات حقا إن معدل . التغير قد يختلف من مجتمع لآخر فإذا كان المجتمع من النوع سريع التغير نوعا فهو مجتمع ديناميكي. إذا كان التغير من الناحية الأخرى يحدث ببطيء نسبيا يقال لمثل هذا المجتمع انه مجتمع وكلما كانت درجة التغير الاجتماعي في المجتمع اكبر كانت درجة المستوي الثقافي للمجتمع أكثر تقدما . والتغير الاجتماعي يأتي بالعديد من المشكلات التي تحتم العمل علي مواجهتها والتغلب عليها والوقاية منها ، ومن هذا تأتي أهمية التخطيط كأسلوب علمي من أجل التغيير والعمل على مواجهة ما ينتج عنه من مشكلات والوقاية منها مستقبلا . فالتخطيط اليوم حركة لاغني عنها لمواجهة التغير السريع الذي تمر به المجتمعات اليوم بوصفه نظرة إلي الأمام وتطلعا إلي المستقبل لا مجرد علاج وتقويم بل وقاية وتنبؤ وبناء نظرة علمية لا خيالا ولا أحلاما وعلى مراحل وخطوات طبقا لفترات زمنية محددة. التغير الاجتماعي :-

مفهوم التغير الاجتماعي :

يري البعض بأن التغير الاجتماعي مفهوم يشير إلي ما يطرأ من تعديلات على خط الحياة التي يعيشها الناس في المجتمع سواء التعديلات التي تحدث نتيجة العوامل الداخلية في المجتمع أو عوامل خارجية ذاته . (يونس : 1972 ، ص 194) كما ييري البعض أن التغير الاجتماعي يشير إلي نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع معين يظهر عليه التغيير خلال فترة محدودة من الزمان. (غيث:1962 ، ص273) ويرى (لندبرج) أن التغير الاجتماعي يشير إلي ذلك التحول الطبيعي الذي يصيب أنماط العلاقات وإشكال السلوك السائد بين الأفراد بحيث يؤثر في النهاية علي بناء المجتمع ووظائفه. والتغير الاجتماعي كظاهرة مستمرة يختلف من مجتمع الأخر وذلك حسب ظروف المجتمع والتغير الاجتماعي أما : تغير اجتماعي تلقائي متأثر بقوانين التطور الاجتماعي دون تدخل الإنسان فيه . تغير اجتماعي مقصود ومرغوب فيه ومخطط له نتيجة لتدخل الإنسان بفكره وعلمه المتقدمين

صور التغير الاجتماعي :

أ - التحول : وهو تغير اجتماعي مستمر الحركة في اتجاه واحد وقد يكون نحو التقدم أو نحو التخلف إلي الأمام أو إلي الخلف إلي اعلي أو إلي أسفل .
ب - التطور : وهو نوع آخر من التغير الاجتماعي يأخذ طابعا يختلف عن التحول في محركاته والتطور يقصد به التغير نحو النمر أي من شكل مبسط إلي شكل أكثر تعقيدا ، وقد يكون التطور سلبيا وقد يكون ايجابيا .
ج - التقدم : وهو تغير يتجه مساره دائما إلي الأمام وتحقيق أهداف ايجابية الأفراد المجتمع

العوامل المرتبطة بحدوث التغير الاجتماعي :

هناك العديد من العوامل التي ترتبط بحدوث التغيرات الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة لعله من الأفضل ذكر أهمها في صورة نقاط موجزة مثل :
مدي توافر إرادة التغير لدي أفراد المجتمع وتتضمن هذه الإرادة رغبة الناس في حدوثه وقدرتهم على المشاركة فيه واستيعاب نتائجه .
مدي توافر القيادات المختلفة التي يمكن أن يتم التغير بواسطتهم ومن خلالهم
العوامل المتصلة بالصناعة والتصنيع وعناصر الإنتاج.
العوامل المتصلة بالحضر و التحضر .
طبيعة التركيب الديموجرافي للمجتمع من النواحي الكمية والكيفية والنوعية
مدى ندرة أو وفرة وكذلك مدي تنوع الموارد والثروات الطبيعية المتاحة لأفراد المجتمع
مدي التقدم التقني (التكنولوجي) المستخدم في المجتمع .

الكوارث مثل الفيضانات والسيول والزلازل والبراكين وكذلك الحروب والصراعات العراقية والسياسية والعسكرية .

التفاعل المنظم وغير المنظم، الرسمي وغير الرسمي بين النظم والهيئات المختلفة القائمة في المجتمع .
التلاقي الثقافي بين المجتمعات على مختلف مستوياتها.
التأثير المباشر وغير المباشر لأجهزة ووسائل الاتصال والإعلام والأجهزة الأخرى المتصلة بعملية التنشئة الاجتماعية . (مختار: 1995، ص 87-88)

خصائص التغيير الاجتماعي :

تختلف خصائص التغيير الاجتماعي باختلاف المجتمعات، ويرجع هذا الاختلاف إلى تأثير وتأثر المجتمع بأفكار أبنائه قوة وضعفاً، ونوع التربية والتنشئة التي يتلقونها، وما لديهم من قيم خلقية، وممارسات سلوكية، ولكن هناك خصائص عامة لعمليات التغيير الاجتماعي، فلا بد إذن أن يكون التغيير الاجتماعي :

1 - ذاتياً :

أي أنه : ينبع من ذات الجماعة، أو من . فئة منهم تشعر بشعورهم وتعاني من مشكلات المجتمع المحيط .

2- سريعاً :

ويقصد بذلك أن يتم التغيير بسرعة سواء على مراحل أو مرحلة واحدة وأن لا يكون هناك تفكير متردد في عملية التغيير حتى يوتي ثماره.

3 - جذرياً :

بمعنى أن يغير الظاهرة من أساسها ويتعمق في تغيير المشكلة من جذورها ليعالج الأسباب والنتائج معاً ..

4 - شاملاً :

أي يتناول جوانب الحياة في المجتمع فإن كان التغيير إقتصادياً لا بد أن يكون اجتماعياً، وتربوياً، وثقافياً، وهكذا

5- واقعياً :

أي لا بد من أن يعالج واقعاً في المجتمع، ولا يجوز أن يكون هناك تغيير المجرد التغيير أو لأن مجتمعاً ما قد أحدث مثل هذا التغيير، بل لا بد من أن يلمس ويمس الواقع في حياة الجماعة 6 - إيجابياً :

ويكون التغيير إيجابياً وهدافاً إذا ما صحبه تخطيط سليم الحياة الجماعة وبما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع .

7- تقدماً :

أي متمشياً مع الحياة الحديثة وأن ينقل التغيير الأفراد والمجتمع من العصور القديمة البالية والأفكار غير المجدية والتي ثبت فشلها.

8 - علمياً :

أي خاضعاً للتطبيق بعيداً عن العشوائية والعفوية والإرتجال ويقوم على الأسلوب العلمي فكراً وعملاً (ناصر : 1996، ص 225، 226)

ورغم أن هذه الخصائص عامة وشاملة إلا أن أي خاصية منها قد تكفي العملية التغيير الاجتماعي، إذا ما لاقت صفة التغيير بسهولة ويسر وخاصة إذا لمس التغيير شأناً من شؤون الحياة التي تهتم الجميع وتؤثر في حياتهم.

استمرار التغيير برغم ما يصاحبه من مشكلات ومقاومة :

إن التغيير عملية مستمرة ويحدث نتيجة لوجود سياسات وخطط محددة وعوامل التغيير ويرجع ذلك الي أن الناس في أي مجتمع غير راضين تماما عن أوضاعهم وفي محاولتهم إلى تكوين المؤسسات والتنظيمات ويطورونها ويعدلونها ويقومون بعمل المشروعات اللازمة في النواحي الزراعية والصناعية والصحية والتعليمية وغيرها للمساهمة في تحسين أوضاعهم ويتصلون بالمجتمعات الأخرى لتبادل الخبرة والمنفعة معها خصوصا فيما يتعلق بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

وعلى الرغم من رغبة الناس في التغيير إلا أن التغيير يصحبه دائما مقاومة وتتبع المقاومة من مراكز القوي هذه الاستقطاب مؤيدين لها من القطاعات العريضة من الجماهير التي يكون التغيير في صالحها .

وقد تقاوم بعض هذه القطاعات التغيير ولكن لا يكون ذلك عن اقتناع ومن الممكن التغلب على مثل هذه المقاومة . فالرغبة في التغيير كامنة في أي مجتمع ومن المستطاع أن تستثار وتنشط. ويترتب على التغيير الاجتماعي ظهور حاجات إنسانية لها صفة العمومية أي حاجات مجتمعية وبعض هذه الحاجات تشعب عن طريق الموارد والإمكانات المختلفة . المتاحة بالمجتمع ولذلك فهي لا تمثل مشكلة والبعض الآخر من هذه الحاجات لم يشعب بعد (مختار:1995، ص 88-89) ويترتب على عدم إشباع تلك الحاجات الإنسانية مشكلات اجتماعية ، أي أن المشكلة المجتمعية هي حاجة لم تشعب بعد .

والمشكلة المجتمعية تعتبر نسبية أن أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان فالحكم بوجود مشكلة مجتمعية حكم تقديري يختلف من مجتمع لآخر كما يختلف من وضع الآخر في نفس المجتمع فما يعتبر مشكلة في مجتمع معين قد لا يعتبر مشكلة في مجتمع آخر وما يعتبر مشكلة في مجتمع معين في وقت قد لا يعتبر مشكلة في نفس المجتمع في وقت آخر ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف والقيم والمعايير من مجتمع الآخر أو من وقت لآخر في نفس المجتمع.

المبحث الثالث : المشكلات الاجتماعية (المشكلة الاجتماعية – المشكلة المرضية)

وهي المواقف أو الظروف التي يري فيها المجتمع تهديدا لكيانه أو أنظمة الثابتة ومن ثم كانت الحاجة الي التخفيف عنها أو علاجها(بدران : 1969 ، ص 59)

والمشكلة الاجتماعية يشعر بها أفراد المجتمع ويدركون تأثيرها عليهم ويترتب علي ذلك تحركهم من أجل مواجهتها والتغلب عليها ، وذلك فان المخطط الاجتماعي لن يجد أي صعوبة في تحقيق المشاركة بين أفراد المجتمع من أجل مواجهة المشكلة وحلها ويكون لذي هؤلاء الأفراد الرغبة في التغيير ويكون دور المخطط الاجتماعي هنا هو دور الممكن الذي يساعدهم على مواجهة المشكلة والتغلب عليها وتحقيق أهدافهم وأحداث التغيير المرغوب .

والمشكلة الاجتماعية تكون على مستوى المجتمع الجغرافي وعلى مستوى المجتمع الوظيفي .

أ - من حيث المجتمع الجغرافي :

والمجتمع الجغرافي للأخصائي الاجتماعي يشمل جميع الأجهزة التي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة وفقا لمنطقة جغرافية معينة .

فقد تكون المشكلة على المستوى القومي مثل مشكلة السكان مثلا. فالنزاي الكبير في هذه السكان وعدم توافر الموارد والإمكانات التي تشعب الاحتياجات المختلفة للأعداد المتزايدة من السكاني تمثل مشكلة خطيرة على المستوى القومي للمجتمع وعلى المستوى المحلي مشكلات تعليمية وصحية

ب - من حيث المجتمع الوظيفي :

المجتمع الوظيفي للأخصائي الاجتماعي يشمل جميع الأجهزة التي تعمل في مجال واحد من مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة دون التقيد بمنطقة جغرافية أو عدة مناطق جغرافية معينة .

ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تحدث على مستوى المجتمع الوظيفي مشكلات الأحداث مثلا أو مشكلات الشباب أو مشكلات المرأة أو مشكلات المسنين وهكذا .

أما المشكلات المرضية :

فهي لا تمثل بالنسبة للأفراد الذين تقع عليهم أي مشكلة لأنهم غير مدركين لها ولمدى خطورتها بل أنها من وجهة نظرهم تؤدي وظيفة اجتماعية لهم .

ولذلك فإن هؤلاء الأفراد محتاجون من المخطط الاجتماعي كعلاج أن يقوم باستثارتهم للرغبة في التغيير حتى يدركوا ويشعروا بخطورة المشكلة وعندما يصل بهم إلي ذلك الإحساس والإدراك فإن المشكلة تتحول من مشكلة مرضية إلى مشكلة اجتماعية وهنا يمكن أن يحقق المشاركة بين أفراد المجتمع المواجهة تلك المشكلة والتغلب عليها .

والمشكلة المرضية هنا إما على مستوى المجتمع الجغرافي مثل المستوى القومي أو المحلي مثل المحافظة أو المدينة أو القرية أو الجيرة .

أو تكون المشكلة المرضية على مستوى المجتمع الوظيفي .

ومن أجل مواجهة هذه المشكلات التي ظهرت نتيجة عدم إشباع الحاجات الإنسانية الأفراد المجتمع والتي تمخضت عن التغيير الاجتماعي تبرز أهمية التخطيط الاجتماعي كأسلوب علمي مبنى علي الحقائق والمعلومات والبيانات التي يكشفها البحث العلمي تلك المشكلات والوقاية منها . في المستقبل .

المبحث الرابع :علاقة التخطيط الاجتماعي بالتنمية . المقصود من عملية التنمية :

يقصد بالتنمية تلك الجهود العلمية لاستثمار وتعبئة كافة الموارد والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق أهداف المجتمع .

تعريف الأمم المتحدة للتنمية تراها على أنها تتضمن النمو Growth والتغيير Change معا . وضروري أن يحدث التغيير هنا في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأن يشتمل علي جانبيه الكمي والكيفي ويعرف بأنه كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف أحداث سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلي زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلي وضع آخر أفضل منه نستنتج من هذه التعاريف المختلفة على أنها كعملية تعتمد على جهود الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويكرسون جهودهم لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، كما تعتمد التنمية على دراسات المتخصصين في مجالات التنمية المختلفة التحديد الموارد والإمكانات المتاحة وتحدد الاحتياجات والمتطلبات المطلوب إشباعها . كما أن التنمية تتضمن تنمية لهؤلاء الأفراد الذين يعيشون في المجتمع لإحلال قيم واتجاهات جديدة محل القيم والاتجاهات التي لم تعد صالحة لمتطلبات التغيير (الكردي :1977: ص 70)

وهناك خلط كبير في استيعاب بعض المفهومات قريبة الشبه في ألفاظها شاسعة البون بالنسبة لمعانيها . فإذا كان لدينا مفهوم للتنمية يمكن أن تأخذه هكذا في حد ذاته فان هناك مفاهيم أخرى يحدث بينها خلط كبير في استعمالها مثل :

التنمية الاجتماعية
التنمية المجتمعية

تنمية المجتمع المحلي (الكردي :1977: ص 69-70)
1 - التنمية الاجتماعية :

يخلط الكثيرون بين مفهوم التنمية الاجتماعية والتنمية المجتمعية علي اعتبار إن مجال الاثنين واحد وهو المجتمع وأن هدفها واحد أيضا وهو تحقيق متطلبات أفراد المجتمع ككل عن طريق وسائل تبدوا كثيرا متشابهة في كل منها أيضا .

ولكن نقطة الاختلاف بين التنمية الاجتماعية والتنمية المجتمعية تتعلق بحجم التغييرات البنائية والوظيفية التي تحدثها كل منهما في المجتمع فإذا كنا قد اتفقنا بدينا تعريف الإجرائي السابق أن التنمية تهدف إلى أحداث مجموعة من التغييرات في بناء المجتمع ووظائفه فإن حجم هذه التغييرات يختلف عند إجراء عملية التنمية بين هذه وتلك فهي في التنمية المجتمعية أكبر وأضخم من حجمها في التنمية الاجتماعية .

2 - التنمية المجتمعية :

ولها للفرق بين التنمية الاجتماعية والتنمية المجتمعية والتي تتعلق بحجم التغييرات البنائية والرفيقيه ، فإن التنمية المجتمعية هي :

عبارة عن عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له مادية كانت أم بشرية بغية الوصول إلى حجم معين من التغييرات البنائية والوظيفية يكون له أثره فيوصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

3 - تنمية المجتمع المحلي :

هي تلك العملية التي تهدف. إلى القمامة المشروعات الإنمائية بالوحدات الصغرى ... للمجتمع وذلك حتى يمكن التحكم في التغييرات التلقائية التي تحدث في ذلك المجتمع المحلي .

خلال الاستعراض للمفاهيم المختلفة للتنمية المجد أن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعية عالم تتزاج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً وتنصهر في بوتقة واحدة في وقت واحد. ويتضح من ذلك أن طبيعة عملية التنمية تتضمن جانبين ، الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي .

جوانب التنمية :

أولاً : التنمية الاجتماعية :

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية فبينما يعرفها بعضهم بأنها عملية توافق اجتماعي يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد إلى مستوي معين من المعيشة . ولكن الاتجاه الغالب والسائد لتعريف التنمية يعرفها بأنها :

عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه لغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ومواجهة وحل مشكلاتهم المختلفة (الحسن:1977،ص200) وهذا التعريف يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشمل على عنصرين أساسيين هما :

1 - تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر أي تغيير الخصائص الاجتماعية للمجتمع بمعنى آخر .

2 - إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة يسمح الافراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات .

والتنمية الاجتماعية تشمل على التنمية الثقافية والتنمية السياسية ونواحي الرعاية الاجتماعية المختلفة ، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهنا نتساءل عن تلك الحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن تشبع عن طريق التنمية الاجتماعية.

الحاجات الاجتماعية التي تشبع عن طريق التنمية الاجتماعية:

الحاجة إلى العمل والتملك والتوزيع والاستهلاك .

حاجة الإنسان في أن يعيش في مناخ أسري يتوفر فيه العلاقات الأولية الطيبة ويسود فيه الحب والتفاهم المتبادل .

حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا تمنحه الطمأنينة والأمان.

حاجة الإنسان إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية دون أن يعتدي عليها إنسان آخر وحاجته إلى التعبير عن رأيه والمشاركة في المسائل التي تهمة ..

حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متقبلاً لأساليبها وأنظمتها ومتكيفاً مع ما تحدده من معايير .

حاجة الإنسان إلى الاستمتاع بصحته وتجديد حيويته ونشاطه والترويح عن نفسه .

حاجة الإنسان للامتثال للمعايير الخلقية في ظل إطار قيمي يحدده المجتمع ..

حاجة الإنسان إلى الخلق والابتكار والإبداع

حاجة الفئات الخاصة في المجتمع إلى نوع خاص من الرعاية يكفل لها العيش في توافق وانسجام مع المجتمع .

وهناك نظم اجتماعية قامت أساساً على إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أهمها :

النظام الأسري - النظام الديني - النظام السياسي - النظام التعليمي التربوي - النظام الأخلاقي - النظام الجمالي والتعبيري - نظام الرعاية الاجتماعية .

وفقاً لهذا التقسيم للتنمية الاجتماعية فنجد أنها تتعامل مع كافة حاجات الإنسان ماعدا الحاجات الاقتصادية حيث تختص بها التنمية الاقتصادية

عناصر التنمية الاجتماعية .

تغيير بنياني .

دفعاً قوية

إستراتيجية ملائمة .

وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها وبدونها لا يتحقق لها مقومات النجاح

1- التغيير البنائي :

يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع وبمقتضى هذا النوع من التغيير يحدث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع...

2- الدفعة القوية

لا بد الخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود وهذه الدفعات القوية ضرورية للأحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن .

3- الإستراتيجية الملائمة

ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي . وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف . ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة جيدة الأعداد من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستثمر جميع الإدارات التي تحت تصرفه استثمارا كاملا .

التنمية الاقتصادية :

المقصود بالتنمية الاقتصادية:

زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه مع عدالة التوزيع وتستمر (الجمال:1973،ص36-37)

الفترة طويلة قد تمتد إلى جيلين أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية. والتنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاج في العلوم الاقتصادية يكون عادة (احمد:1974،ص211-212) إما إنتاج كعملية اقتصادية أو إنتاج كتدفق إنتاجي . والفارق بينهما يتلخص في أن الإنتاج كعملية اقتصادية هو عبارة عن مجموعة الجهود والأنشطة

الإستراتيجية الملائمة :

أي اختيار الإستراتيجية التي تناسب ظروف المجتمعات لتحقيق خططها والتأثير الفعال على اقتصادها القومي (عبد العزيز:1995،ص97)

دور التخطيط الاجتماعي في القضاء على المشكلات المصاحبة لعمليات التنمية والتغيير من المعروف أن العالم اليوم يمر بمرحلة تغير ثقافي سريع نتيجة لإدخال مستحدثات - مادية (الآلات العصرية المختلفة) ومستحدثات معنوية (الأيديولوجيات المختلفة) ويجب أن تتغير أنظمة المجتمع في تناسق وتوازن حتى لا تتغير بعض الأنظمة بمعدل من تغير أنظمة أخرى متحدث المشكلات الاجتماعية أو بمعدل أكبر. من تغير من الأنظمة حتى لا تحدث مشكلات أخرى وتغير كافة أنظمة المجتمع في تناسق يحفظ النسيج الثقافي للمجتمع توازنه وتكامله أمر من الصعوبة تحقيقه بل أنه في حكم المحال . ومن ثم يتضح أن عصر التغير السريع الذي يمر به العالم اليوم لا بد أن يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمعات ومن هنا يأتي دور التخطيط الاجتماعي في الاهتمام بإيجاد حل لهذه المشكلات لأنها رمز الانحلال والتفكك . وللأفراد والجماعات التي تعاني منها الحق في الحصول علي كافة المساعدات الممكنة من المجتمع .

هذا وإذا كنا نري في البلاد النامية (المتخلفة) أن التخطيط الاجتماعي هام وضروري من أجل أحداث التنمية التي هي غاية هذه البلاد وأملها الذي تسعى إلي تحقيقه فان التخطيط هنا يركز على التحليل الدقيق لعوامل ومشكلات التخلف وأسبابها وكذلك تحليل العملية التخطيطية ذاتها .

وان التغيير الذي تستهدفه عمليات التخطيط هنا هو تغيير مطلوب وليس مرغوبا فيه أي أن التغيير هنا ضروري ومطلوب بغض النظر عن رغبة الناس في أحداثه من عدمها وبالتالي فإن التخطيط في هذه البلاد

هو تخطيط يغلب عليه صفة القومية والشمول لأنه يستهدف تحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي للتخلص من براثن التخلف.

بينما نجد في البلاد المتقدمة أنها تسعى لتقدم أكثر ولكن التخطيط هنا يهدف إلى علاج بعض المشكلات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع المتقدم وهي مشكلات تتسم بالحمولية أكثر وتستهدف عمليات التخطيط هنا التركيز على نوع من التفاعل الموجه. الاشتراك المواطنين في مواجهة هذه المشكلات بما يملكونه من إمكانيات مادية روعي تخطيطي .

ولاشك في أن التخطيط الأمثل هو ذلك الذي يقوم على التوازن بين هذا وذلك طبقا لظروف كل مجتمع وكل مشكلة وكل موقف على حده .

وعليه فإن التخطيط والتنمية ومشكلات التغيير كلها مفاهيم مرتبطة بعضها ببعض الآخر ارتباطا وثيقا سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي (الواقعي) وعليه فإن أي مجتمع لكي تتم فيه عملية التنمية يحتاج إلى ما يلي :

تخطيط علمي سليم لأحداث التنمية .

هذا التخطيط يقوم على الدراسة العلمية والبحث الدقيق للمشكلات القائمة والإمكانيات والموارد الميسرة والتي يمكن تيسيرها لأحداث التنمية .

أن التنمية في حد ذاتها تتضمن عمليات تغيير مقصود لنقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل لصالح هذا المجتمع .

ومن ثم فلا بد أن تصاحب هذه الجهود التنموية مشكلات ناتجة عنها وتواجهها عقبات وصعوبات تتمثل في بعض المشكلات الأخرى .

أن هذه المشكلات في حاجة إلى أحداث تغيير جديد من أجل القضاء عليها .
أن هذا التغيير المقصود في حاجة إلى تخطيط علمي سليم لكي يكون تغييرا مقصودا يهدف إلى علاج هذه المشكلات .

نتائج البحث:

1. التخطيط الاجتماعي ضرورة مجتمعية لمواجهة تحديات التغيير والتنمية.
2. وجود علاقة طردية بين فاعلية التخطيط وتجاوز المشكلات المجتمعية.
3. أهمية استخدام الطرق العلمية في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية.
4. ضرورة إقامة المشروعات المجتمعية الصغيرة لمواجهة التغيرات المحلية.
5. لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

توصيات البحث:

1. تفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث في تنظيم ندوات ومؤتمرات حول التخطيط الاستراتيجي.
2. إعداد برامج تدريبية للمخططين الاجتماعيين وفق أساليب الخدمة الاجتماعية.
3. دعم البحوث الميدانية التي ترصد المشكلات المجتمعية وآليات التخطيط لمعالجتها.
4. تبني الدولة سياسات تخطيطية تعتمد على الأسلوب العلمي والمشاركة المجتمعية.

الخاتمة:

يؤكد البحث على أن التخطيط الاجتماعي يشكل حجر الزاوية في معالجة المشكلات الناتجة عن التنمية والتغيرات الاجتماعية، وأن تبني هذا التخطيط بأسلوب علمي وممنهج يعزز من فرص تحقيق التنمية الشاملة

والموازنة. كما أن الحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية والميدانية في هذا المجال تظل ضرورة لضمان استمرارية الفاعلية التخطيطية.

قائمة المراجع:

1. أبو النصر، مدحت محمد. (2009). فن ممارسة الخدمة الاجتماعية. دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. الحسن، عبد الباسط محمد. (1977). التنمية الاجتماعية. مكتبة وهبة.
3. بدوي، هناء حافظ. (2003). التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث.
4. غيث، محمد عاطف. (2002). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية.
5. غباري، أمل محمد سلامة. (2020). الاتجاهات المعاصرة في ممارسة التخطيط الاجتماعي. المكتب الجامعي الحديث.
6. علي، ماهر أبو المعاطي. (2003). الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي. المكتب الجامعي الحديث.
7. مختار، عبد العزيز عبد الله. (1995). التخطيط لتنمية المجتمع. دار المعرفة الجامعية.
8. يونس، الفاروق زكي. (1972). علم الاجتماع. عالم الكتب.
9. ناصر، إبراهيم. (1996). علم الاجتماع التربوي. دار الجيل.
10. بدران، هدى. (1969). تنظيم المجتمع. مطبعة المليجي.
11. الكردي، محمود. (1977). التخطيط للتنمية الاقتصادية. دار المعارف.
12. حسنين، السيد أبو بكر. (1976). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مكتبة الأنجلو المصرية.
13. الجمال، غربية وصلاح الدين. (1973). عقدة التخلف الاقتصادي والتنمية.
14. أحمد، كمال أحمد. (1974). التخطيط الاجتماعي. مكتبة الأنجلو المصرية.